

تلخيص كتاب: سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين تأليف العلامة: علي محمد

الضباع (ت ١٣٨٠هـ)

أبرار بنت عبد الله بن إسحاق عطار

أستاذ مساعد بجامعة طيبة - قسم الدراسات القرآنية

Samīr al-Tālibīn fī Rasm wa ḍabṭi al-Kitāb al-Mubīn

Written by the scholar: Ali Muhammad Al-Dabaa (d. 1380 AH)

Abrar Abdullah Ishaq Attar

Assistant Professor at Taibah University, Department of Qur'anic Studies

E-mail: abrarattar1435@gmail.com

ملخص البحث

عنوان الرسالة: تلخيص كتاب (سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين)، تأليف العلامة: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، وهي رسالة علمية مقدمة متخصصة في علوم رسم القرآن وضبطه وأحكام رسمه. تتكوّن من: مقدّمة، وأحد عشر فصلاً، وخاتمة. تحدّث المؤلف في رسالته هذه عن فنّ الضبط ورسم كتابة المصحف الشريف وتاريخه، وقواعد الأئمّة الذين اعتنوا بفنّ رسم الكلمات القرآنية وطريقة تمييز أحكامه، وقد أشار مؤلّفه إلى قواعد كلّ إمام وطريقته في ضبط المراد من الكلمة المقروءة ورسم أحكامه. الكلمات المفتاحية: الكتاب المبين، كتابة المصحف، رسم القرآن.

Abstract

Thesis title: Summary of the work written by the scholar Ali Muhammad Al-Dabaa (d. 1380 AH): "Samīr al-Tālibīn fī Rasm wa ḍabṭi al-Kitāb al-Mubīn".

This is a scientific thesis that focuses on the sciences of Quranic word drawing, Quranic word drawing guidelines, and Quranic rulings. It consists of eleven chapters, an introduction, and a conclusion.

In this thesis, the author described the art of drawing the writing of the Noble Qur'an, its guidelines, and its history. He also discussed the regulations of imams who were knowledgeable about the art of drawing Qur'anic words and the process of discerning its rulings. made reference to each imam's regulations as well as his as well as his method in guiding and directing the drawing in accordance with the intent and the purpose of the recited word.

Keywords: al-Kitāb al-Mubīn, Writing of al-Mushaf, Rasm al-Quran.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين. إنّ من أفضل علوم القرآن علّم رسمه على ما جاء في مصاحف سيدنا عثمان، وفنّ ضبطه الذي به يزول اللبس عن حروفه، فتتبين به غاية البيان.

معنى الضبط لغةً واصطلاحاً، وما يرادفه، وما يتعلّق بذلك

الضبط لغةً: بلوغ الغاية في إحكام حفظ الشيء. يقال: ضبط الكتاب إذا أحكم حفظه بما يزيل عنه الإشكال.

الضبط اصطلاحاً: علامات مخصوصة تلحق الحرف للدلالة على حركة مخصوصة، أو سكون، أو مدٍّ، أو تنوين، أو شدٍّ، أو نحو ذلك. والضبط

يرادفه الشكل. وأمّا النقط فيُطلق بالاشتراك على معنيين:

أحدهما: ما يُطلق عليه الضبط والشكل.

ثانيهما: النقط الدالّ على ذوات الحروف، وهو النقط أزواجاً وأفراداً، المميّز بين الحرف المعجم والمهمّل، ويُسمّى نقط الإعجام. وقد اختلف في أوّل من أحدث كلّاً من النقطين. ويقال أنّ نصر بن عاصم (ت: ٩٠هـ)^(١) قام بوضع النقط أزواجاً وأفراداً، وأوّل من نقط المصحف: أبو الأسود الدؤلي (ت: ٦٩هـ)^(٢). والحروف العربيّة بالنسبة إلى هذا النقط على قسمين:

الأوّل: منقوطة، ويقال عنها معجمة، وهي: ب، ت، ث، ج، ح، ذ، ز، ش، ض، ظ، غ، ف، ق، ن، ي.

الثاني: غير منقوطة، ويقال عنها المهمّل والمبهم والمغفل، وهي ما عدا ذلك. والحروف المستعملة في القرآن نوعان:

الأوّل: حروف أصلية، وعددها (٢٩) حرفاً على المشهور، و(٢٨) على غيره، وهو المعتمر. ويجمعها على ترتيب المشاركة^(٣) قولك: أبجد، هوز، حطي، كلمن، سغقص، قرشت، تحذ، ضطع. وعلى ترتيب المغاربة^(٤) قولك: أبجد، هوز، حطي، كلمن، صغقص، قرست، تحذ، طغش. وهذا الترتيب الأبجدي هو الذي رتبوا بحسبه حساب الجمل المعروف عند كلّ من الفريقين. وهو الذي كان عليه التعليم في أوّل الأمر إلى أن جاء الإسلام فأنشئ ترتيب:

أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و لا ي و، وعند المغاربة هكذا:

أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش ه و لا ي.

الثاني: حروف فرعية، وهي خمسة:

١. الهمزة المسهّلة. وهي على ثلاثة أقسام: لأنّها تارة تكون بين الهمزة والألف، وتارة تكون بين الهمزة والياء، وتارة تكون بين الهمزة والواو.

٢. الألف الممالّة وهي ألف بين الألف والياء لا هي ألف خالصة، ولا هي ياء خالصة، فهي متولدة منهما.

٣. الصاد المشمّة رائحة الزاي، أي التي يخالط لفظها لفظ الزاي، فلا هي صاد خالصة، ولا هي زاي خالصة.

٤. الياء المشمّة صوت الواو في نحو ﴿كم﴾ حالة الإشمام^(٥).

٥. الألف المفخّمة التابعة لحرف مفخّم، فهي ألف يخالط لفظها تفخيم يقربها من لفظ الواو.

كما أنّ الألف الممالّة يخالط لفظها تريق يقربها من لفظ الياء. وزاد بعضهم اللام المفخّمة والنون والميم المخففتين والتحقيق عدم عدّهن من الفرعية، ولم يوضع لهذه الحروف الفرعية صورٌ مخصوصة، وفائدة ذكرها هنا معرفة كيفية ضبطها. وأمّا النقط الدالّ على عوارض الحروف وهو المسمّى بالضبط والشكل، فقبل أوّل من وضعه: أبو الأسود الدؤلي^(٦)، وقيل: نصر بن عاصم^(٧)، وقيل: يحيى بن يعمر (توفي قبل سنة تسعين)^(٨)، وقيل: هما معاً. وقيل: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (مات سنة تسع وعشرين ومائة قاله خليفة بن خياط. وقال يعقوب: مات جدي عبد الله سنة سبع عشرة ومائة وهو ابن ثمان وثمانين سنة، وصلى عليه بلال بن أبي بردة)^(٩)، معلم أبي عمرو بن العلاء (مات سنة أربع وخمسين ومائة وقيل: سنة خمس وخمسين وقيل: سنة سبع وخمسين وقيل: سنة ثمان وأربعين ومائة)^(١٠). وقيل: الخليل بن أحمد الفراهيدي (مات سنة سبعين ومائة، وقيل: سنة سبع وسبعين ومائة)^(١١). والصحيح كما نصّ عليه جماعة منهم الداني (ت: ٤٤٤هـ)^(١٢)، وأبو داود (ت: ٤٩٦هـ)^(١٣)، وأبو حاتم (توفي سنة خمس وخمسين ومائتين ويقال سنة خمسين ومائتين)^(١٤)، وكثير من شراح العقيلة^(١٥)، والوارد أنّ مستنبطه الأوّل أبو الأسود الدؤلي^(١٦). ومستنبطه الثاني الخليل بن أحمد الفراهيدي^(١٧). وسبب استنباطه: أنّ زياد بن أبي سفيان (ت: ٥٣هـ) أمير البصرة في أيام معاوية كان له ابن اسمه: عبيد الله (ت: ٦٧هـ)، وكان يلحن في قراءته، فقال زياد^{١٨} لأبي الأسود^(١٩): إنّ لسان العرب دخله الفساد، فلو وضعت شيئاً يصلح الناس به كلامهم، ويعربون به القرآن. فامتنع أبو الأسود^(٢٠)، فأمر زياد^{٢١} رجلاً يجلس في طريق أبي الأسود^(٢٢) فإذا مرّ به قرأ شيئاً من القرآن، وتعمّد اللحن فقرأ الرجل عند مرور أبي الأسود^(٢٣) به: ﴿أنّ الله بريء من المشركين ورسوله﴾ بخفض اللام من رسوله، فاستعظم ذلك أبو الأسود^(٢٤)، وقال: معاذ الله أن يتبرأ الله من رسوله، فرجع من فوره إلى زياد^{٢٥} وقال له: قد أجبتك إلى ما سألت. فاختر رجلاً عاقلاً فطناً، وقال له: خذ المصحف وصباغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط فوق الحرف نقطة، وإذا ضممتها فانقط أمامه نقطة، وإذا كسرتهما فانقط تحته.

فإذا أتبعته بغنة يعني تنويناً فانقط نقطتين، فبدأ بأوّل المصحف حتى أتى على آخره. فكان ضبط أبي الأسود^(٢٦) نقطاً مدوّراً كنقط الإعجام، إلّا أنّه مخالف له في اللون. وأخذ ذلك عنه جماعة وأخذ منهم الخليل^(٢٧). ثم إنّ الخليل^(٢٨) اخترع نقطاً آخر يُسمّى المطوّل، وهو الأشكال الثلاثة المأخوذة من صور حروف المد. وجعل مع ذلك علامة الشدّ شيئاً أخذها من أوّل شديد. وعلامة الخفة خاء أخذها من أوّل خفيف، ووضع الهمز والإشمام والروم فأتبعه الناس على ذلك، واستمرّ العمل به إلى وقتنا هذا، لكن مع بعض التغيير.

مبادئ فنّ الضبط

حذره: هو علمٌ يُعرف به ما يدلُّ على عوارض الحروف التي هي الفتح، والضم، والكسر، والسكون، والشّد، والمد، ونحو ذلك. موضوعه: العلامات الدالة على تلك العوارض من حيث وضعها، وتركها، وكيفيتها، ومحلها، ولونها.

فوائده:

١. إزالة اللبس عن الحروف؛ بحيث إنّ الحرف إذا ضبط بما يدلّ على تحريكه بإحدى الحركات الثلاث لا يلتبس بالساكن وكذا العكس.
 ٢. وإذا ضبط بما يدلّ على تحريكه بحركة مخصوصة لا يلتبس بالمتحرّك بغيرها.
 ٣. وإذا ضبط بما يدلّ على التشديد لا يلتبس بالمخفّف.
 ٤. وإذا ضبط بما يدلّ على زيادته لا يلتبس بالحرف الأصلي.
- والضبط كلّ مبنّي على الوصل بإجماع علماء الفنّ إلّا مواضع مستثناة، بخلاف الرسم فإنّه مبنّي على الابتداء والوقف.

فصل

والعرب لم يكونوا أصحاب شكلٍ ونقط، فكانوا يكتبون الحروف مجرّدةً منهما اعتماداً على ذكاء القارئ وفطنته، وقيل كانوا يصوِّرون الحركات حروفاً فيصوِّرون الفتحة ألفاً، ويضعونها بعد الحرف المفتوح. ويصوِّرون الضمة واواً يضعونها بعد الحرف المضموم، ويصوِّرون الكسرة ياءً ويضعونها بعد الحرف المكسور. فتدلُّ هذه الأحرف الثلاثة على ما تدلُّ عليه الحركات الثلاث من الفتح والضم والكسر. فالصاحبة رضي الله عنهم عندما كتبوا المصاحف لم يضعوا فيها شيئاً من النقط والشكل. وأنّ النقط والشكل وما في حكمه من علامات الفواصل والسجّات والأجزاء والأحزاب وأقسامها والخموس والعشور والوقوف والفواتح والخواتم، وقد اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال:

١. الجواز مطلقاً.
 ٢. الكراهة مطلقاً.
 ٣. الجواز في المصاحف التي يتعلّم فيها الغلمان ومن في حكمهم دون المصاحف الأمّهات.
- وقد نسب الإمام الداني^(٢٩) في المحكم^(٣٠) هذه الأقوال إلى أربابها، فذكر في باب: من ترخّص في نقط المصاحف بسنده إلى ثابت بن معبد أنّه قال: العجم نور. وبسنده إلى الحسن (ت: ١١٠ هـ) أنّه قال: لا بأس بنقطها. وبسنده إلى خالد الحذاء (ت: ١٤٢ هـ) قال: كنت أُمسك على ابن سيرين (ت: ١١٠ هـ) في مصحفٍ منقوطة. وبسنده إلى نافع بن أبي نعيم (مات سنة تسع وستين ومائة وقيل: سبعين وقيل: سبع وستين وقيل: خمسين وقيل: سبع وخمسين، رحمه الله)^(٣١) قال: سألت ربيعة بن عبد الرحمن (ت: ١٣٦ هـ) عن شكل القرآن في المصحف فقال: لا بأس به.
- وذكر في باب: من ذكر نقط المصاحف بسنده إلى ابن عمر (ت: ٧٣ هـ) وقتادة (ت: ١١٨ هـ) وهشام (ت: ١٤٦ هـ)، أنّهم كانوا يكرهون نقط الصحاف. عن قتادة^{٣٢} قال: بدّوا فنقطوا، ثمّ خمّسوا، ثمّ عَشّروا. قال أبو عمرو (ت: ٤٤٤ هـ): وهذا يدلّ على أنّ الصحابة والتابعين هم المبتدئون بالنقط ورسم الخمس والعشر؛ لأنّ حكاية قتادة^{٣٣} لا تكون إلّا عنهم إذ هو من التابعين. وذكر في المصباح عن ابن مسعود (ت: ٣٢ هـ): أنّه كره التعشير وتسمية السور. وعن النخعي (ت: ٩٦ هـ): أنّه كره النقط والفواتح والخواتم. وعن ابن سيرين^{٣٤}: أنّه كره الفواتح والخواتم. وعن مجاهد (ت: ١٠٤ هـ): أنّه كره التعشير، وأجاز شكلاً ما يُشكّل فقط. وأمّا النقط فيجوز؛ لأنّه ليس صورة فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرأنا. وإنما هي دلالات على هيئة المقروء فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها. وقال البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ): ولا يخلط به ما ليس منه: كعدد الآيات، والسجّات، والعشرات، والوقوف. والعمل في وقتنا هذا على الترخّص في ذلك كلّ دفعاً للالتباس، ومنعاً للتحريف والخطأ في كلام ربّ العالمين. وينحصر الكلام في فنّ الضبط في أحد عشر مبحثاً:

١. في كيفية وضع الحركات الثلاث وما يتبعها من تنوينٍ وغيره.
٢. في كيفية ضبط المختلّس والمشتمّ والمُمال.
٣. في بيان علامة السكون وأحكامها.
٤. في بيان علامة التشديد وأحكامها.
٥. في بيان علامة المدّ وأحكامها.
٦. في كيفية ضبط المظهر والمدغم.
٧. في كيفية ضبط الهمز.

٨. في كيفية ضبط ألف الوصل. وما جاء بالنقل.

٩. في كيفية إلحاق ما حذف من الرسم.

١٠. في كيفية ضبط المزيد رسماً.

١١. في أحكام اللام ألف.

الفصل الأول: في كيفية وضع الحركات الثلاث وما يتبعها من تنوين وغيره

الحركات الثلاث هي:

الفتحة: وهي ألف صغيرة، تُوضع مبطوحة من اليمين إلى اليسار فوق الحرف المتحرك بها، وقيل أمامه.

الضمة: وهي واو صغيرة، تُوضع فوق الحرف المتحرك بها، أو أمامه، أو في نفسه، والمختار أمام الحرف، وعليه العمل.

الكسرة: وهي ياء صغيرة مردودة إلى الخلف، تُوضع تحت الحرف المتحرك بها، سواءً أكان معرقاً أم غير معرق، إلا أنه إذا كان معرقاً كالنون فإن الكسرة تُوضع في أول تعريقه. وسبب هيئة الفتحة أنها مبطوحة: لئلا تلتبس بأصلها الذي هو الألف، وكانت صغيرة لتظهر مزية الأصل على فرعه. وسبب هيئة الضمة واو صغيرة: لئلا تلتبس بالواو الصلة. والحركات الثلاث شاملة لحركات البناء والإعراب، وغيرهما كحركات النقاء الساكنين، والإتياع، والنقل، فضابطها كلها واحد، ولذلك اقتصر أبو الأسود الدؤلي^(٣٥) في قضيته المتقدمة على الحركات الثلاث، وتبعه الداني^(٣٦) والخراز (ت: ٧١٨هـ) في ذلك، وفي تقديم الفتحة على الضمة، والضمة على الكسرة، ومن قضيته أخذت أسماء هذه الحركات ومحلها.

ثم إذا أتبعنا هذه الحركات بتنوين بأن نطق به بعدها زيد عليها مثلها، فيُزاد على الفتحة فتحة، وعلى الضمة ضمة، وعلى الكسرة كسرة، لأجل بيان أن بعدها في اللفظ نوناً تسمى تنويناً. الفرق بين نون التنوين وبين النون الأصلية:

١. أن التنوين لا يأتي إلا بعد تمام الكلمة، وأما النون الأصلية فتكون في أول الكلمة، وفي وسطها، وفي آخرها.

٢. التنوين يحتاج إلى جعل علامة تنبيه عليه، وأما النون الأصلية فتكتب كما هي معروفة.

ثم إن المنون إن كان مملاً لا يوقف عليه بالألف: فإن كان من نوع ﴿كحكخ﴾ فإن علامتي الحركة والتنوين تُوضعان فوقه في حالتي النصب والرفع، وتحت في حالة الجر. كان من نوع ﴿نر نز﴾ فإنهما تُوضعان فوقه في حالة الرفع وتحت في حالة الجر، وحركته منهما هي التي تليه في التركيب، وأما في التتابع فهي السابقة. وإن كان مملاً يوقف عليه بالألف، فإن كان من نحو: ﴿نج ند نخ﴾ فقبل إن العلامتين تُجعلان معاً على الألف مع انفصالهما عنها. فإن كانتا مركبتين فيحتمل أن تكون العليا هي التنوين، ويحتمل أن تكون السفلى. وأما في التتابع فالأخرة بلا ريب. وقيل تُجعلان معاً على الحرف قبل الألف. وقيل تُوضع علامة الحركة على حرفها، وعلامة التنوين على الألف. وقيل تُوضع علامة الحركة على حرفها ثم تُعاد مع علامة التنوين فتُوضعان معاً على الألف.

والقول الأول: هو الذي عليه نقاط المدينة، والكوفة، والبصرة، واختاره الشيخان^(٣٧) وهو مذهب أبي محمد الزبيدي (ت: ٢٠٢هـ). وعليه عمل المغاربة. والقول الثاني: هو قول الخليل^(٣٨)، وسيبويه (ت: ١٨٠هـ)، واختاره جماعة من المشاركة، وعليه عملنا، وأما الثالث والرابع فضعيفان.

وإن كان من نوع ﴿تد﴾ و﴿كم﴾ ففيه لأئمة الضبط ثلاثة مذاهب:

١. أن تُجعل همزة بعد الألف، وعلامتا النصب والتنوين فوق الهمزة ولا يلحق بعدها شيء.

٢. أن يُوضع بعد الألف همزة فألف صغيرة فوقها العلامتان، بناءً على قول الزبيدي.

٣. أن يُوضع قبل الألف ألف صغيرة فهمزة، ويُوضع فوقها العلامتان.

وإن كان من نحو ﴿نج﴾ و﴿يج﴾ من كل اسم مقصور منون؛ رُسمت ألفه ياءً، ففيه مذهبان معمولان به:

١. أن تُوضع علامتي الحركة والتنوين على الياء، وعليه العمل عند المغاربة.

٢. أن تضعهما على الحرف الذي قبلها، وعليه عملنا -أي: عند المشاركة-.

نون ﴿نخ﴾ حيث وقعت، وهي حرف جزاء وجواب، ونونها أصلية، وكان القياس أن تُكتب نوناً، لكنها لما أشبهت المنون المنسوب في كونها ساكنة في الطرف مفتوحاً ما قبلها مبدلة في الوقف ألفاً كُتبت في جميع المصاحف ألفاً لذلك. وكيفية ضبطهما مثل ما مر في ﴿نج ند نخ﴾^(٣٩)، ثم إن المنون قد يقع قبل حروف الحلق، وقد يقع قبل غيرها. وإن وقع قبل حروف الحلق وهي ستة عند الجمهور: أ هـ، ع ح، غ خ. وأربعة عند أبي جعفر: أ هـ، ع ح. فقط. فالحكم في حركتيه التركيب. وهو جعل علامة التنوين فوق علامة الحركة، هكذا ﴿سذ سم﴾. ووجه ذلك: أن حروف الحلق لما بعدت مخارجها من مخرج التنوين الذي هو طرف اللسان كان الحكم عندهن في اللفظ الإظهار، فجاء بالضبط مركباً إشارة إلى ذلك؛ إذ في تركيب

التنوين مع الحركة إبعاد له عن حروف الحلق خطأ، كما كان بعيداً منها لفظاً. وإن وقع قبل غير حروف الحلق فالحكم فيه الإثباع، وهو جعل الحركتين متتابعتين: بأن تجعل علامة التنوين أمام علامة الحركة. ووجه ذلك: أن بقية الحروف لمّا لم تتباعد عن مخرج التنوين، مثل: بُعْد حروف الحلق، بل منها ما قَرُب جداً. ومنها ما قَرُب فقط حتى كان حُكْم التنوين عندها الإدغام في بعض، والإخفاء عند بعض، والقلب عند بعض، فأشير في الضبط بالإثباع إلى قُربه منها؛ إذ إتباع التنوين للحركة تقريب له من تلك الحروف خطأ كما كان قريباً منها لفظاً. ويُستثنى من ذلك ما يحرك فيه التنوين بالكسر لأجل التخلص من النقاء الساكنين، نحو: ﴿بن بي بي﴾، فإن المحققين من المتأخرين حكموا بالتركيب معه، وهو الذي جرى به عملنا وإن كان لا نصّ للمتقدمين فيه. فإذا كان بعد التنوين حرف من الحروف الأربعة التي يجمعها قولك: لم نر. فإن ذلك الحرف يُشَدُّ بعلامة التشديد، ووجه ذلك أن التنبيه على أن لفظ التنوين أدغم في ذلك الحرف إدغاماً تاماً قلب لأجله التنوين، وصار من جنس ذلك الحرف.

ولذلك سُمي هذا النوع بالإدغام الخالص. وأما ما عدا ذلك من بقية الحروف فيُعرب من علامة التشديد، سواء كان ممّا يظهر عنده التنوين، وهو حروف الحلق المتقدمة، أو ممّا يُقلب عند التنوين وهو الباء، أو ممّا يُدغم فيه التنوين إدغاماً ناقصاً، وهو الواو والياء، أو ممّا يخفى عنده التنوين، وهو الحروف الخمسة عشر الباقية، أمّا المحركة فلا بُد من وضعها إذ لا موجب لذهابها، بل رُبما أوقع عدّمها في اللبس.

تنبيه: ما ذكر من التعرية لجميع الحروف غير حروف (لم نر) حتى (و، ي)، إنما تتناولها إذا كانت غنة التنوين باقية في التلاوة عند اجتماعه معها، بأن كنت تقرأ بقراءة من يُبقي الغنة عندهما، وهم غالب القراء، لأن الإدغام حينئذ ناقص، وأمّا إذا لم تبق غنة التنوين عندهما كما هي رواية خلف عن حمزة، فإنك تضع علامة التشديد فوقهما إشارة إلى أن الإدغام تام. أمّا حكم التنوين عند الباء ففيه لأهل الضبط وجهان:

١. أن تجعل علامتي الحركة والتنوين متتابعين بلا تغيير، كما تُجعلان مع الفاء، وغيرها.

٢. أنك تعوض من علامة التنوين ميمًا صغيرة، لأن التنوين عند الباء يُقلب ميمًا في القراءة، فيكون في تصويره ميمًا في الضبط، مشعرًا بذلك. وهذان الوجهان على التخيير. وعلى الأول اقتصر الداني في المحكم، وذكر أبو داود الوجهين، لكنّه اختار الثاني وبه جرى عملنا، وجرى بعض المشاركة على الأول، ولكنّه زاد الميم على الباء، إشارة إلى الإقلاب علامة السكون؛ لأنّها بمنزلة الحركة الدالة على التنوين، فكما أن السكون لا يُجعل على الحركة لا يجعل على ما تنزل منزلتها. وأمّا النون الساكنة فإذا لقيها أحد حروف الحلق الستة؛ فحكمها أن يُوضع عليها علامة السكون، لأن حكمها عند حروف الحلق الإظهار في اللفظ يُعد مخرجها عن مخرجها؛ لأنّها لمّا كانت يقرعها اللسان في اللفظ جاء الضبط منبّهًا على ذلك، فصوّروا سكونًا دلالة على قرع اللسان لها لفظاً كما هو الشأن في كلّ ما يقرعه العضو المعتمد عليه لفظاً.

فتصوير السكون هنا بمنزلة التركيب في التنوين، ولا فرق في ذلك بين أن تكون النون معنًى في كلمة واحدة، أو كانت هي في كلمة وهنّ في أخرى، ويستثنى من ذلك (غ، خ) عند قراءة أبي جعفر. وإذا لقيها حرف غير حلق، فحكمها أن تُعرب من علامة السكون؛ لأنّها عند غير حروف الحلق لا تكون موجودة في اللفظ وصلًا لكونها إمّا مدغمة أو مقلوبة أو مخفأة، فلمّا كان اللسان لا يقرعها في اللفظ جاء الضبط منبّهًا على ذلك، فتعريفها من علامة السكون دليل على عدم قرع اللسان لها، كما كان إتباع التنوين قبل هذا دليلًا على ذلك. فالتعرية هنا بمنزلة الإثباع في التنوين، وهذا الحكم يشمل حروف الإخفاء متصلة، نحو: ﴿همهي﴾، ومنفصلة نحو: ﴿فد فذ﴾، وحرف القلب ﴿مم نر﴾، وحروف الإدغام المنفصلة، نحو: ﴿فد فم قد﴾، بخلاف المتصلة ﴿عج﴾؛ لأنّ النون تظهر حينئذ، فلا بُد من تصوير سكونها. فإن لقيها حرف الباء ففيها لأئمة الضبط مذهبان:

١. تعريفها من علامة السكون، وهو اختيار الداني^(٤٠).

٢. أن تصوّر ميمًا صغيرة بأعلاها مكان السكون تنبيهًا على أن النون انقلبت في اللفظ ميمًا لمؤاخاتها للنون في الغنة وقربها من المخرج. وهو اختيار أبي داود^(٤١)، وبه جرى العمل. وما جرى عليه بعض نقاط المصحف من المشاركة من تحليلتها بالسكون مع وضع علامة الإقلاب على الباء، فلم أقف على نصّ يجيزه، فالأولى عدم الأخذ به. وإن لقيها حرف من حروف الإدغام الستة، فإن كان (ل) أو (م) أو (ن) أو (ر)؛ حليته بعلامة التشديد وعربت النون قبله من علامة السكون؛ للتنبيه على أنّها أدغمت فيه إدغامًا تامًا. وإن كان (و) أو (ي) فإنه أُبقيت عندهما غنة النون بأن أدغمت فيهما إدغامًا ناقصًا. وذلك على قراءة غالب القراء كان في النون وما بعدها منهما التخيير بين وجهين:

١. أن توضع علامة التشديد على الواو، والياء، للدلالة على إدغام النون فيهما، وتوضع علامة السكون على النون للدلالة على أن الإدغام ناقص بسبب إبقاء غنة المدغم الذي هو النون، وهذا الوجه هو مختار الشيخين، وبه جرى العمل عند المغاربة.

٢. أن تُعرب النون من علامة السكون إشعارًا بإدغامها فيما بعدها، وتُعرب الواو والياء من علامة التشديد لا من الحركة؛ إشعارًا بأنّ النون لم تدغم فيهما إدغامًا خالصًا، وعلى هذا الوجه جرى عملنا. وإنما جوّزوا هذين الوجهين في الواو، والياء بعد النون الساكنة، واقتصروا على تعريفهما بعد التنوين إذا أُبقيت غنته لأنّه لو وضعت علامة التشديد على الواو، والياء بعد التنوين لانتبس الإدغام الناقص بالإدغام التام، بخلاف وضعها عليهما

بعد النون الساكنة فإنه لا التباس فيه، لأن وضع علامة السكون على النون يدل على أن الإدغام غير خالص. وإذا لم تبق غنتها عندهما كما هي رواية خلف (ت: ٢٢٩هـ) عن حمزة (ت: ١٥٦هـ)، فإن الضبط يكون بوضع علامة التشديد على الواو، والياء وتعرية النون من علامة السكون؛ لأن الإدغام حينئذٍ خالص.

وما عدا هذه الأحرف السبعة لا تجعل عليه علامة التشديد بعد النون الساكنة.

الفصل الثاني: في كيفية ضبط المختلس والمشتم والممال

المختلس هو: ما قرئ بالاختلاس.

وهو عند القراء: عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم به السامع أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن.

والمشتم هو: ما قرئ بالإشمام.

والمراد به هنا النطق بحركة تامة مركبة من حركتين ضمة وكسرة إفراراً لا شيوعاً، وجزء الضمة مقدم وهو الأقل، يليه جزء الكسر وهو الأكثر.

الممال هو: ما قرئ بالإمالة. وهي ضد الفتح. وتنقسم الإمالة إلى قسمين:

١. محضة، وهي تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير إشباع مبالغ فيه، وتسمى بالإمالة الكبرى.

٢. غير محضة، وهي ما بين الفتح والإمالة المحضة، ولذا يقال لها بين بين.

وكيفية ضبط الاختلاس: أن يوضع في الاختلاس نقطة فوق الحرف إن كان مفتوحاً، أو تحته إن كان مكسوراً. وكيفية ضبط الإشمام: نقطة أمام

الحرف. وكيفية ضبط الممال: نقطة تحته عوضاً من فتحته للدلالة على أنه ممال.

الفصل الثالث: في بيان علامة السكون وأحكامها

اختلف أئمة الضبط في علامة السكون ومحلها:

١. قيل هي دائرة تُجعل فوق الحرف الساكن، منفصلة عنه.

وهو مذهب الأكثرين من نقاط المدينة المنورة، واختاره أبو داود، وجرى عليه عمل المغاربة، وعليه العمل عندنا.

٢. وقيل أصلها هاء، متروكة جرّتها.

٣. وقيل علامته رأس حاء، أو خاء، أو جيم، توضع فوق الحرف الساكن بآنية عنه، وهو مذهب الخليل وأصحابه وعليه عملنا الآن.

٤. ومنهم من قال: أنها عبارة عن هاء مشقوقة، وهو مذهب النحاة وأقل أهل المدينة.

٥. ومنهم من قال: علامته نقطة مربعة توضع فوق حرفه، وهو ضعيف.

وللناس في وضع علامة السكون على الحروف السواكن مذاهب:

١. فمنهم من يضعها على الحرف المظهر فقط، إشعاراً بأنه مظهر يقرع اللسان، ويعري غيره.

٢. ومنهم من يضعها على الجميع بدون استثناء.

٣. ومنهم من يضعها على الجميع، لكنه يميز علامة سكون الممدود من علامة سكون غيره، بحيث تكون صورة كلٍ منهما لا تشبه الأخرى.

٤. ومنهم من يعري حروف المد فقط.

الفصل الرابع: في بيان علامة التشديد وأحكامها

اختلف أئمة الضبط في صورة علامة التشديد ومحلها وشرطها: فقال جماعة علامة التشديد شين غير معرفة، ولا مجرورة، ولا منقوطة، وتكون فوق

الحرف، كأنهم أرادوا شديد أو شد. وهذا مذهب الخليل وأصحابه وعليه نقاط المشرق. واختلف في مكان الفتحة، وكذا الضمة على القول بجعلها فوق

الحرف من علامة التشديد المذكورة هل يوضع كلٌ منهما فوقها أو تحتها، والذي نص عليه الداني^(٤٢) وغيره وبه العمل: أنهما يوضعان فوقها.

وقال آخرون: علامة التشديد دال توضع قائمة الجناحين فوق الحرف إن كان مفتوحاً، ومنكسرة إلى أسفل أمامه إن كان مضموماً، وتحتة إن كان

مكسوراً.

وأرادوا بذلك الدال من شد، وكأنهم رجحوا على الشين لتكرارها في اللفظ فصارت بذلك ثلثي الكلمة، وهو في حكم الكل فكأنها هي اللفظة كلها.

وهذا القول لبعض نقاط المدينة المنورة وتبعهم عليه نقاط الأندلس^(٤٣)، واختاره الداني^(٤٤). واختلفوا في حكم حركة الحرف المشدّد مع هذه العلامة على

ثلاثة أقوال:

١. أن يقتصر على علامة التشديد فقط استغناءً بها لتنزل منزلتها؛ لأنها توضع في موضعها، ففيها بيان للمعنيين الشدّ والشكل. وهذا اختيار أبي

٢. علامة التشديد ضبط الحرف المشدّد مع إهمال ما عداه.

٣. إن كان الحرف المشدّد في آخر الكلمة جمع فيه بين الشّد والشكل؛ لأنّ الأطراف محلّ التغيير، فيطلب فيها البيان أكثر من غيرها، وإن كان في أول الكلمة أو وسطها اكتفى فيه بالشّد فقط. قال الداني^(٤٥): وهو قول حسن.

الفصل الخامس: في بيان علامة المد وأحكامها

علامة المدّ جرّة بآخرها ارتفاع قليل، تُجعل فوق حروف المدّ الثلاثة إذا وليها همزٌ أو ساكنٌ؛ تنبيهًا على أنّها تمدّ حينئذٍ في اللفظ مدًّا زائدًا على مقدارها الطبيعي. وهي مأخوذة من كلمة مدّ بعد طمس ميمها وإزالة الطرف الأعلى من دالها.

وحروف المد الثلاثة هي:

الألف اللينة، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها. ثم إنّ الهمز الذي يلي حرف المدّ لا يخلو:

إمّا أن يكون متصلًا به في كلمته. أو منفصلًا عنه بأن يكون حرف المدّ آخر الكلمة والهمز أول تاليها.

والهمز المتصل إمّا أن يكون محققًا أو مغيرًا. فأنواع حروف المدّ بالنظر لذلك ثلاثة:

١. ما وليه همزٌ متصل محقق، نحو: ﴿سح﴾.

٢. ما وليه همزٌ متصل مغير، نحو: ﴿تن﴾ عند حمزة في الوقف.

٣. ما وليه همزٌ منفصل، نحو: ﴿ئى ئبر﴾.

فتوضع علامة المدّ في النوع الأول للإجماع على مدّه، وكذا في الثاني والثالث إذا قرئ بمديهما، وأمّا على قصرهما فلا يجوز وضعها.

الفصل السادس: في ضبط المظهر والمدغم وما بعدهما من المظهر عنده والمدغم فيه

المظهر هو ما يُقرأ بالإظهار، والمظهر عنده هو الحرف الذي يليه. وكيفية ضبطهما: أن تجعل علامة السكون على الحرف المظهر، وتُحرّك الحرف الذي بعده بالحركة التي يقرأ بها من فتح أو ضمّ أو كسرٍ، ولا تجعل عليه علامة التشديد إذ لا موجب لها. ووجه ذلك: أنّه لما كان الحرف المظهر يقرعه العضو الذي يخرج منه في اللفظ جاء الخطُ منبّهًا على ذلك، فجعلت عليه علامة السكون وعرى ما بعده من التشديد دلالةً على كمال الإظهار. ولا فرق في ذلك بين ما كان منقّطًا على إظهاره، نحو: ﴿ما مم﴾. أو مختلفًا فيه، نحو: ﴿لخ لم﴾ عند من يقرأ بإظهاره وجاء الضبط على قراءته. وأمّا المدغم فعلى قسمين:

١. ما يذهب معه لفظ الحرف المدغم وصوته، ويصيرُ النطقُ كأنّه حرفٌ واحدٌ، مضعّفٌ مشدّدٌ، سواءً كان مماثلًا لما أدغم فيه، نحو: ﴿نز نم﴾، وهذا النوع يسمّى إدغامًا تامًا وخالصًا.

٢. ما يذهب معه لفظ الحرف المدغم ويُسمّى إدغامًا ناقصًا، نحو: ﴿ني﴾.

وفي ضبطه وجهان على سبيل التخيير:

• أن تضع علامة السكون على الطاء، وعلامة التشديد على التاء، وهو المختار.

• أن تعري الطاء من علامة السكون والتاء من علامة التشديد دون الحركة.

الفصل السابع: في أحكام الهمز على اختلاف أنواعه

يتناول هذا الفصل بيان هيئة الهمزة، ولونها، وموضعها إن لم تكن لها صورة، وامتحان موضعها، ومحلّها من صورتها إن كانت، ولوازم تغييرها من مدّ وغيره. أمّا هيئتها، فلاهل الضبط فيه مذهبان:

١. أنّها نقط مدوّر، كنقط الإعجام في الصورة، سواءً كانت محقّقة أو مسهّلة، وهو مذهب نقاط المصاحف.

٢. أنّها عينٌ صغيرة، وهو مذهب النحاة وكتاب الأمراء.

أمّا لونها: فيختلف باختلاف حالها في اللفظ من تحقيق وتخفيف، فإن كانت محقّقة في اللفظ كتبت (بالمداد الأصفر)، سواءً كانت في أول الكلمة،

نحو: ﴿ضح﴾ أو في وسطها، نحو: ﴿به﴾ أو في آخرها، نحو: ﴿نخ﴾، وسواءً كانت صورتها ألفًا كالأمثلة المذكورة أو ياءً، نحو: ﴿يم﴾، أو واوًا،

نحو: ﴿نزم﴾، سواءً كانت مصورةً مثل ما تقدّم، أو غير مصورة نحو: ﴿كل﴾، وسواءً كانت متحرّكة كما تقدّم، أو ساكنة، نحو: ﴿ل﴾، وسواءً

كانت مفردةً كما تقدّم، أو مجتمعةً مع غيرها، نحو: ﴿قى﴾. وإن كانت مخففةً فيه كتبت (بالمداد الأحمر) إن كان التخفيف بالتسهيل، أو بالبدل حرفًا

محرّكًا دون ما كانت مخففة بالإسقاط أو بالنقل أو بالبدل حرفًا ساكنًا. والعمل الآن على عدم التفرقة بينها وبين مداد المصحف في اللون والاكتفاء

في تمييزها بدقة القلم. وأما حكم حركة الهمزة فهو أنَّ المحققة تُوضع عليها حركتها كسائر الحروف المتحركة. وأما المخففة فإن سهلت بين بين أو بالبدل حرفاً محرّكاً دون ما كانت مخففة بالإسقاط أو بالنقل أو بالبدل حرفاً ساكناً. والذي عليه العمل الآن -نظراً لحاجة الطباعة- عدم التفريق بينها وبين مداد المصحف في اللون والاكتفاء في تمييزها بدقة القلم. وأما حكم حركة الهمزة فهو أنَّ المحققة تُوضع عليها حركتها كسائر الحروف المتحركة. وأما المخففة فإن سهلت بين بين فلا تُحرّك؛ لأنَّ حركتها غير خالصة، ولا فرق في عدم تحريكها بين ﴿سج﴾ و﴿تم﴾، وغيرهما على المختار المعمول به. وكذلك لا تُحرّك المبدلة حرف مدٍّ. وأما المبدلة حرفاً محرّكاً، نحو: ﴿ليلاً﴾ فقليل تحرّك كالمحققة، وقيل لا تُحرّك، والعمل على الأول. ثم إنَّ ما سهل بين بين تجعل علامته نقطة مدوّرة تشبيهاً له بالهمزة المحققة؛ لما فيه من بعض الهمزة، إذ هي تسهل بينها وبين حرف شكلها، وكذا ما أبدل حرفاً محرّكاً لبقاء حركة الهمزة فيه فصارت كأنّها باقية. بخلاف ما أبدل حرف مدٍّ، فإنَّ الهمزة ذهبت فيه، وذهبت حركتها، والحرف الذي جيء به أجنبي. ثمَّ ما سهّل بين بين يشمل مواضع:

١. منها ﴿ني﴾ على وجه التسهيل، فتجعل في الجميع نقطة مدوّرة في رأس الألف دلالة على التسهيل بين بين.

٢. ومنها من باب ﴿ما﴾ ممّا صوّرت فيه إحدى الهمزتين فقط، فإنَّ المختار في نقطه أن تجعل في السطر بعد الألف نقطة مدوّرة علامة على التسهيل.

٣. ومنها من باب ﴿نر نز﴾، وكذا المتفتتان من كلمتين، نحو: ﴿نخ نم﴾ عند من يسهل الثانية، ونحو: ﴿لم لي﴾ عند من يسهل الأولى أو الثانية. فتجعل النقطة في موضع المسهلة دلالة على التسهيل. وما أبدل حرفاً محرّكاً يشمل مواضع:

١. منها من باب ﴿يم﴾، فالحكم فيها جعل نقطة مدوّرة موضع الهمزة من الصورة دلالة على إبدالها حرفاً محرّكاً.

٢. ومنها من باب ﴿نم نن ني﴾، فالحكم فيها جعل نقطة مدوّرة في موضع الهمزة المبدلة دلالة على البدل.

٣. ومنها من باب ﴿يج يح﴾ على وجه إبدال الثانية واواً، و﴿يز بم﴾ عند من يبدلها ياءً مكسورة، فالحكم جعل نقطة مدوّرة في موضع الهمزة المبدلة دلالة على البدل. وخرج بالتقييد بالحركة مواضع:

منها: ﴿نخ﴾، ﴿نم﴾، ﴿مح﴾، ﴿نم بن﴾ على قراءة الإبدال حرف مدٍّ، فإنَّ الهمزة المبدلة حرف مدٍّ لا تجعل النقطة موضعها.

ومنها الهمزة الثانية من الهمزتين المتفتتين من كلمتين، نحو: ﴿نر﴾ على قراءة إبدالها حرف مدٍّ، فلا تجعل النقطة في موضعها، ومنها الهمزة الساكنة إذا أبدلت مدّاً، نحو: ﴿نم﴾ فلا تجعل النقطة في موضعها. وحكم الهمزة المسهلة بين بين والمبدلة حرفاً محرّكاً حكم المحققة في جميع ذلك، وهل تكون الهمزة متصلةً بصورتها أو يبقى بينهما بياض؟ حكى الداني في ذلك قولين، واختار القول بالاتصال مطلقاً. وأعلم أنّه إذا اجتمع همزتان في كلمة، ولم يُرسم فيها إلا صورة واحدة فقد اختلف هل تلك الصورة للهمزة الأولى، أو للهمزة الثانية:

١. فذهب القراء أنّها للأولى.

٢. ذهب الكسائي أنّها للثانية.

وأما ما اجتمع فيه ثلاث همزات، ولم يُرسم إلا بصورة واحدة، وهو ﴿يج﴾ في الزخرف، و﴿نر﴾ المستفهم به، وهو في الأعراف، وطه، والشعراء. فأهل النقط فيه خمسة أوجه. وأما ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل وهو ﴿نح﴾ موضعين بالأنعام، و﴿قد﴾ موضعين بيونس، و﴿نح نخ﴾ و﴿نه بجبج﴾، فمذاهب القراء فيها وجهان:

١. الإبدال حرف مدٍّ، وهو الأشهر.

٢. التسهيل بين بين.

الفصل الثامن: في حكم صلة ألف الوصل والابتداء بها، وحكم النقل عند من أخذ به

اعلم أنّ القدماء لمّا رأوا همزة الوصل ساقطة من اللفظ وصلاً وضعوا علامة تدلُّ على سقوطها فيه. ولكن اختلفوا في كيفيةها:

١. فذهب أكثر المغاربة إلى جعلها جرّة صغيرة، وجعلوها تابعة لحركة ما قبل ألف الوصل في اللفظ.

٢. ذهب الداني إلى جعلها دائرة، وأن تكون فوق الألف مطلقاً.

٣. ذهب بعض المشارقة إلى أنّها دالّ مقلوبة.

٤. وبعضهم إلى أنّها رأس صاغر صغير، وعلى هذا جرى عملنا، وخصّه جماعة بما يمكن الوقف على ما قبله، وهو قليل.

وأما علامة الابتداء فالقياس ألا تجعل؛ لأنَّ النقط مبني على الوصل لا على الوقف والابتداء، وهذا مذهب المشارقة وعليه عملنا، واختار غيرهم جعلها، واصطلحوا على أن تكون نقطة خضراء توضع في محلّ حركة ألف الوصل لو ابتدئ بها. فتجعل أمام الألف في نحو: ﴿بن بي بي﴾،

وفوقها، نحو: ﴿هي يج﴾، وتحتها، نحو: ﴿يم ين﴾، وتكون منفصلة في الأنواع الثلاثة، وقيل بوصلها في الضم وليس بمشهور. ومن شأنها ألا توضع إلا فيما يمكن الابتداء به والوقف على ما قبله، فلا توضع فيه نقطة الابتداء أصلاً، وذلك عند ستة أحرف، يجمعها قولك: (فكل وتب). وأما النقل فلما كانت الهمزة المنقولة حركتها تسقط في الوصل، وتثبت في الابتداء صارت كهزمة الوصل، فجعلت فيه الجرّة الدالة على السقوط كما جعلت في همزة الوصل، غير أنهم فرّقوا بينهما في العبارة فسمّوا التي في همزة الوصل صلةً للمناسبة، وأبقوا التي في النقل على اسمها الأصلي الذي هو جرّة، وحكمها حكم همزة الوصل في الوجود والمحل. والمعتبر أيضاً فيما قبلها ما كان منطوقاً به، فإن نطق به مفتوحاً كانت فوق الألف، نحو: ﴿لخ لم﴾، وإن نطق به مكسوراً كانت تحت الألف، نحو: ﴿في في قي﴾ وإن نطق به مضموماً كانت في وسط الألف، نحو: ﴿لخ لم لي﴾، وحلّ ذلك إذا كانت الهمزة منفصلة عن الساكن كما في الأمثلة المذكورة. وأما إذا كانت الهمزة متصلةً به، وذلك في ﴿طد﴾، ولام التعريف، نحو: ﴿هي﴾، فلا توضع الجرّة أصلاً كما ذكره بعض علماء الفن، وبه جرى العمل. وإذا لم تكن للهمزة صورة، كما في ﴿ني هج هم﴾ فتُجعل الجرّة قبل الألف، في المحلّ الذي تعهد فيه الهمزة في السطر، هكذا: ﴿ني﴾ - ﴿هج هم﴾ - ﴿نر نز﴾ - ﴿يي﴾.

الفصل التاسع: في إلحاق ما حذف في الرسم

اعلم أنّ الحروف المحذوفة من رسم المصاحف العثمانية لما كانت غير موجودة، وكان اللفظ يقتضي وجودها فيه؛ احتيج من أجل ذلك إلى التنبية إليها، لئلا يُتوهّم أنّها ساقطة خطأ ولفظاً. وأكثر ما وجد ذلك في حروف العلة الثلاثة التي هي: (أ، و، ي) لكثرتها، وربما كان ذلك في النون الساكنة لشبهها بحروف المدّ، إذ هي حرف صورته كحروف المدّ. ثم إنّ الحذف في حروف العلة إما لأن يكون لاجتماع مثلي ألفين، أو ياءين، أو واوين. أو للاختصار، أو لوجود عوضه من ياءٍ أو واوٍ. ثم إنّ المحذوف من المثليين إما أن يكون صورةً للهمزة أو لا. والأول إما ساكناً أو مضمومٌ أو مشدّدٌ، فإن كان ساكناً وكان الثاني أصلياً، أو دلّ على جمعٍ وقدرت أنّ الأخير هو الثابت فلك الخيار في إلحاق الأول وتركه، سواء كان المثالي ألفين، أو ياءين، أو واوين، نحو: ﴿لم لي﴾ و﴿قد﴾ و﴿حم﴾. وأما إذا كان أول المثليين مضموماً فحكم ثانيهما كحكم أول مثلي النوع السابق، وهو التخيير في إلحاقه وعدم إلحاقه، نحو: ﴿لي﴾. وأما إذا كان المثليين مشدّداً، نحو: ﴿بج﴾ فحكمه كحكم ﴿لي﴾. وأما ما حذف اختصاراً فحكمه الإلحاق في الموضع الذي ينطق به فيه. وشرط هذا الإلحاق أن يكون موضع المحذوف الوسط، بأن يكون قبله شيءٌ وبعده شيءٌ، نحو: ﴿مي مي﴾. لكن إذا جاء بعده ساكن، نحو: ﴿خمسج﴾ جاز تركه، ووضع علامة المد في موضعه، والعمل على الأول، واختصّ هذا الحذف بالألف، لأنّ الواو والياء لا يحذفان من الوسط اختصاراً، وإنّما يحذفان من الطرف وذلك من الزائد والصلات. وأما ما حذف لوجود عوضه من واوٍ أو ياءٍ فحكمه أن يلحق فوق عوضه، نحو: ﴿هج﴾، إلّا إذا كان متطرفاً وبعده ساكن، نحو: ﴿نر ثم﴾ فإنّه لا يلحق. وأما باب ﴿بم﴾ فعلى القول بحذف القول الأولى تلحق، وعلى القول بحذف الثانية تلحق. وأما باب ﴿مح﴾ ففي ضبطه ثلاثة مذاهب.

وأما: ﴿﴾، و﴿مح﴾، و﴿كم﴾، ففي ضبطها مذهبان:

١. الاستغناء بصورة الهمزة. وهو المختار.

٢. إلحاق الواو تحتها.

وأما الياء المضاف المتصل بالضمير في مواضعه الستة المتقدمة ففي ضبطه على حذف صورة الهمزة مذهبان، وعلى إثباتها مذهبان.

وأما ﴿خج﴾ في يوسف، ففي ضبطه على قراءة الإشمام، وجهان:

١. جعل نقطة بين الميم والنون دلالةً على الإشمام.

٢. جعل جرّة بينهما، وقيل بعد النون.

وفي ضبطه على قراءة الروم وجهان:

١. إلحاق نون حمراء، أو صغيرة بين الميم والنون.

٢. وضع نقطة مكانها، فهو مماثلٌ للوجه الأول على قراءة الإشمام فلا يفرّق بينهما إلّا بالقصد من الناقط، وعليه العمل.

الفصل العاشر: في كيفية ضبط المزيد رسماً

تقدم أنّ الذي يزداد في رسم المصاحف من حروف الهجاء ثلاثة أحرف وهي: (أ، و، ي).

والمراد هنا بيان العلامة التي تُجعل عليها لتدلّ على أنّها زائدة في الخطّ ساقطة في اللفظ، وهي دائرة توضع فوق الحرف المزيد منفصلةً عنه، وقيل متصلةً به، والصحيح الأول. والألف التي تحتاج إلى وضع علامة الزيادة عليها وقعت في عشرة أنواع:

١. ما زيدت فيه بعد همزة مفتوحة معانقة اللام على الراجح، نحو: ﴿عم غج﴾ بالنمل.
٢. ما زيدت فيه قبل همزة مكسورة معانقة اللام، وذلك في ﴿ثم جد جم﴾ بالصافات.
٣. ما زيدت فيه بين كسرة، وفتحة، نحو: ﴿بخ﴾.
٤. ما زيدت فيه بين كسرة وياء متولدة عنها وهو: ﴿معا﴾.
٥. ما زيدت فيه بين فتحة وياء ساكنة، نحو: ﴿نم﴾ في الكهف.
٦. ما زيدت فيه بعد واو متطرفة دالة على الجمع، نحو: ﴿ما﴾.
٧. ما زيدت فيه بعد واو الفرد، نحو: ﴿فى فى قى﴾.
٨. ما زيدت فيه بعد واو متطرفة صورة للهمزة على خلاف الأصل، نحو: ﴿غج﴾ وبابه، و﴿خم﴾ وبابه.
٩. ما زيدت فيه بعد واو معوضة من ألف في الطرف، نحو: ﴿لى﴾.
١٠. ما زيدت فيه بعد واو جعلت صورة للهمزة على القياس، وهو: ﴿مم مى﴾ و﴿ثم المرفوع والمجرور، عند من زادها. وأما ما بقي من أنواع زيادتها، وهي أربعة:

- ﴿ما﴾ على قراءة الياء.
- ﴿تج﴾.
- ﴿نخ﴾ و﴿ني﴾ و﴿تي﴾.
- ﴿بم﴾ و﴿لم﴾ و﴿كي لم﴾ وأخواتها، فاختلف فيها، والذي عليه العمل تجريد الثلاثة، الأول من العلامة، وتحلية الرابع بدارة مستطيلة، إلا إذا كان بعد الألف ساكن، نحو: ﴿تج تح﴾ فتهمل. والياء التي يحتاج إلى وضع علامة الزيادة عليها وقعت في ثلاثة أنواع:

١. ما زيدت فيه بعد همزة مكسورة، لم يتقدمها ألف وهو في ﴿بن بى﴾ بآل عمران.
 ٢. ما زيدت فيه بعد همزة مكسورة قبلها، نحو: ﴿بى﴾ وأخواته.
 ٣. ما زيدت فيه بعد ياء ساكنة، نحو: ﴿فم﴾ في الذاريات.
- فضبطه بتعريف الياء الأولى من العلامة مع تشديد الثانية للإدغام على الصحيح المعمول به. وأما الواو التي تحتاج إلى وضع علامة الزيادة عليها، فقد وقعت في أربع كلمات، وهي: ﴿قم﴾، ﴿نم﴾، ﴿مم﴾، ﴿ير﴾ كيف تصرف باتفاق الرسام، و﴿بالأعراف والأنبياء﴾ و﴿ثم﴾ في طه والشعراء على قول. وكذا ﴿بز﴾ عند النحاة ولكن لا عمل عليه عندنا.
- تتمة: جرت عادة كثير من المتأخرين بالتنبيه في هذا الفصل على حكم الياء المتطرفة، هل هي معرفة إلى قدام، وهو المعبر عنه بالموقص، أو مردودة إلى خلف، وهو المعبر عنه بالعقص، ولا نصّ للداني في ذلك. وأما أبو داود فقال في قوله تعالى: ﴿ضم طح﴾ أنّ ياءه في بعض المصاحف، وقصّ وفي بعضها عقص، واستحب هو لمن قرأها بالإسكان العقص. وذكرهما أيضاً التجيبي (ت: ٦١٠ هـ)، واللبيب، والبلنسي، وغيرهم. الياء ثمانية أقسام:

١. مفتوحة، نحو: ﴿عم غج غم فج﴾.
٢. مكسورة، نحو: ﴿سج﴾.
٣. ساكنة حية، نحو: ﴿ق﴾.
٤. ساكنة ميتة، نحو: ﴿لى﴾.
٥. منقلبة، نحو: ﴿ني هج﴾.
٦. صورة للهمزة، نحو: ﴿هى﴾.
٧. زائدة، نحو: ﴿كخ كل﴾.

٨. والمأخوذ من كلامهم فيها أنّ المفتوحة والمنقلبة يترجّح فيهما الوقص، والمضمومة يجوز فيها الأمران، والمكسورة والساكنة بنوعها يترجّح في كلّ منها العقص، والمصورة والزائدة يتعيّن فيهما العقص.

الفصل الحادي عشر: في أحكام الراء ألف

وهو حرف مركّب من حرفين متعاقبين، أحدهما لام، والآخر ألف، وفي أعلاه طرفان، وفي أسفله دارة صغيرة. وقد ذكر الداني وغيره أنّ الخليل بن

أحمد^(٦) والأخفش الأوسط (ت: ٢١٠هـ) اختلفا في أيّ الطرفين هو الألف؟ فقال الخليل^(٧) هو الأول، وقال الأخفش هو الثاني. والمختار عند عامة المغاربة الأول، وعندنا الثاني. ويترتّب على هذا الخلاف الخلاف في كيفية ضبطه، وحاصل ما ذكرنا في ذلك يتلخّص في أربعة أحكام:

١. حكم الهمزة التي صورت بالألف المعانقة اللام، نحو: ﴿لي﴾ فعلى مذهب الخليل توضع الهمزة في الطرف الأول، وعلى مذهب الأخفش^٨ تُوضع في الطرف الثاني.

٢. حكم المدّ إنّ كانت الألف المعانقة مدّاً، نحو: ﴿لي ما مم نر﴾، فعلى مذهب الخليل توضع المدّة فوق الطرف الأول، وعلى مذهب الأخفش^٩ تُوضع فوق الطرف الثاني.

٣. حكم الهمزة المتأخّرة عن الألف نحو: ﴿ني﴾ فتوضع الهمزة في الطرف الأول على مذهب الخليل^(١٠)، وفي الطرف الثاني على مذهب الأخفش^{١١}، ويراعى في ذلك ما تقدّم في باب الهمز.

٤. حكم الهمزة المتصلة في اللفظ بالألف المعانقة اللام، سواء كانت مؤخّرة عنها، نحو: ﴿بز﴾ أو متقدّمة عليها، نحو: ﴿بي﴾ ففيها مذهبان. تتمة: جميع العلامات التي تقدّم ذكرها سوى ما ذكر معها، ينبغي أن تكون بمدادٍ أحمر للتعريف بأنّها أحدثت بعد الصحابة. وأنّ الأئمّة الذين تقدّم ذكرهم أحدثوها لمزيد الضبط والإتقان، واكتفى أهل هذا العصر في تمييزها برسمها بقلمٍ دقيقٍ نظراً لصعوبة تعدّد الألوان في الطباعة، ويحسن في علامة الإشمام والاختلاس والإمالة أن تكون نقطةً مربعةً خاليةً الوسط.

الذاتمة:

هذا جهدٌ متواضعٌ في تلخيص الكتاب القيم: سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، للعلامة: علي محمد الضباع (ت: ١٣٨٠هـ). أسأل الله التوفيق والسداد والصواب، والله أرجو القبول والإخلاص. وما كان من صوابٍ فمن الله، وما كان من خطأٍ فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله منه بريئان، وصلى الله على نبيّنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع:

١. القرآن الكريم.
٢. الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمد الضباع (ت: ١٣٨٠هـ)، تحقيق: محمد علي الحسيني، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٣. سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، علي محمد الضباع (ت: ١٣٨٠هـ)، تحقيق: محمد علي الحسيني، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٤. غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عدد الأجزاء: ٣، ١٤٣١هـ.
٥. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ.

(١) ينظر: غاية النهاية: ٣٣٦/٢.

(٢) ينظر: غاية النهاية: ٣٤٦/١.

(٣) هم العلماء الذين ينتمون إلى المناطق الشرقية من العالم الإسلامي، بما في ذلك بلاد الشام والعراق وإيران.

(٤) هم العلماء الذين ينتمون إلى المناطق الغربية من العالم الإسلامي، بما في ذلك المغرب العربي والأندلس.

(٥) وكيفية التلّفظ به أنّ تلفظ بأول الفعل (أي فائه) بحركة تامة مركبة من حركتين ضمة وكسرة إفراراً لا شيوعاً: جزء الضمة مقدّم وهو الأقل، يليه جزء الكسرة وهو الأكثر. ومن ثمّ تمحضت الياء. كذا ذكره الجعبري وغيره. والظاهر من كلام الشاطبي أنّ جزء الكسرة مقدّم. ثم إطلاقهم يدل على التساوي في قدرهما. الإضاءة: ٥٠.

(٦) تقدّم ذكر وفاته.

(٧) تقدّم ذكر وفاته.

(٨) ينظر: غاية النهاية: ٣٨١/٢.

(٩) ينظر: غاية النهاية: ٤١٠/١.

(١٠) ينظر : غاية النهاية: ٢٩٢/١.

(١١) ينظر : غاية النهاية: ٢٧٥/١.

(١٢) ينظر : غاية النهاية: ٥٠٥/١.

(١٣) ينظر : غاية النهاية: ٣١٧/١.

(١٤) ينظر : غاية النهاية: ٣٢١/١.

(١٥) هو منظومة شعرية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المعروف بالشاطبي، تتناول المنظومة علم رسم المصحف وتفصيله، وهي من الكتب المهمة في هذا المجال.

(١٦) تقدّم ذكر وفاته.

(١٧) تقدّم ذكر وفاته.

(١٨) تقدّم ذكر وفاته.

(١٩) تقدّم ذكر وفاته.

(٢٠) تقدّم ذكر وفاته.

(٢١) تقدّم ذكر وفاته.

(٢٢) تقدّم ذكر وفاته.

(٢٣) تقدّم ذكر وفاته.

(٢٤) تقدّم ذكر وفاته.

٢٥ تقدّم ذكر وفاته.

(٢٦) تقدّم ذكر وفاته.

(٢٧) تقدّم ذكر وفاته.

(٢٨) تقدّم ذكر وفاته.

(٢٩) تقدّم ذكر وفاته.

(٣٠) أحد الكتب المهمة في علم رسم المصحف وضبطه.

(٣١) ينظر : غاية النهاية: ٣٣٤/٢.

٣٢ تقدّم ذكر وفاته.

٣٣ تقدّم ذكر وفاته.

٣٤ تقدّم ذكر وفاته.

(٣٥) تقدّم ذكر وفاته.

(٣٦) تقدّم ذكر وفاته.

(٣٧) هما: أبو عمرو الداني، وأبو داود سليمان بن نجاح.

(٣٨) تقدّم ذكر وفاته.

(٣٩) ينظر : ص ٨.

(٤٠) تقدّم ذكر وفاته.

(٤١) تقدّم ذكر وفاته.

(٤٢) تقدّم ذكر وفاته.

(٢) يقال بضم الدال وفتحها، وضم الدال ليس إلّا: وهي كلمة عجمية لم تستعملها العرب في القديم وإنما عرفت العرب في الإسلام. معجم

البلدان: ٢٦٢/١

(٤٤) تقدّم ذكر وفاته.

(٤٥) تقدّم ذكر وفاته.

(٤٦) تقدّم ذكر وفاته.

(٤٧) تقدّم ذكر وفاته.

(٤٨) تقدّم ذكر وفاته.

(٤٩) تقدّم ذكر وفاته.

(٥٠) تقدّم ذكر وفاته.

(٦) تقدّم ذكر وفاته.

the reviewer:

.^١ The Holy Quran.

.^٢ Illumination in the Statement of the Principles of Reading, Ali Muhammad Al-Dabaa (d. 1380 AH), edited by: Muhammad Ali Al-Husseini, Al-Azhari Heritage Library, first edition, 1420 AH.

.^٣ Samir Al-Talibin in the drawing and setting of the clear book, Ali Muhammad Al-Dabaa (d. 1380 AH), edited by: Muhammad Ali Al-Husseini, Al-Azhari Heritage Library, first edition, 1420 AH.

.^٤ Ghayat al-Nihayah fi Tabaqat al-Reciters, Shams al-Din Abu al-Khair Ibn al-Jazari (d. 833 AH), Ibn Taymiyyah Library, number of parts: 3, 1431 AH.

.^٥ Dictionary of Countries, Shihab al-Din Abu Abdullah Yaqut bin Abdullah al-Rumi al-Hamawi (d. 626 AH), Dar Sader Beirut, second edition, 1431 AH.